

قرار "م.أ.ت.س.ب." رقم 16-02  
المؤرخ في 26 ربيع الأول 1437 (07 يناير 2016)  
المتعلق ببرنامج "مسرح الجريمة"  
الذي ثبته شركة ميدي 1 تي في

المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري،

وبناء على الظهير الشريف رقم 1.02.212 الصادر في 22 من جمادى الآخرة 1423 الموافق لـ (31 أغسطس 2002) القاضي بإحداث الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري كما تمّ تغييره وتتميمه، خصوصا المادتين 3 (المقاطع 8 و 11 و 16) و 16 منه ؛

وبناء على القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري، الصادر الأمر بتنفيذه بالظهير الشريف رقم 1.04.257 بتاريخ 25 من ذي القعدة 1425 (7 يناير 2005)، كما تمّ تغييره وتتميمه ؛

وبناء على دفتر تحملات شركة ميدي 1 تي في خصوصا المادتين 14 و 31 منه ؛

وبناء على توصية المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري المؤرخة في 20 من جمادى الثانية 1426 (27 يوليو 2005) المتعلقة بتغطية المساطر القضائية من طرف وسائل الإعلام السمعية البصرية ؛

وبعد الاطلاع على رسالة وزارة العدل والحريات التي تحيل بمقتضاها نسخة من رسالة السيد "احمد البوعامي" بخصوص حلقة فاتح فبراير 2015 من برنامج "مسرح الجريمة" التي بثتها الخدمة التلفزية ميدي 1 تي في ؛

وبعد الاطلاع على التقرير الذي أعدته المديرية العامة للاتصال السمعي البصري ؛

وبعد المداولة :

وحيث إنه، وفي إطار التتبع المنتظم للبرامج التي تبثها الخدمات الإذاعية والتلفزية، سجلت الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري ملاحظات بخصوص حلقة فاتح فبراير 2015 من برنامج "مسرح الجريمة" التي بثتها الخدمة التلفزية ميدي 1 تي في ؛

وحيث لاحظت الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، من خلال تتبعها للحلقة السالفة الذكر، أن هذه الأخيرة قدّمت تفاصيل جريمة قتل المحامي "ابراهيم حسيتو" وزوجته من طرف الإخوة الثلاث الذين كانوا يمتهنون الجزارة بمدينة مكناس وبمساعدة شريكهم، وذلك من خلال تضمّن الحلقة لاسم الضحية والاسم العائلي للمتّهمين (الإخوة البوعامي) مع الاعتماد على بعض المشاهد الحقيقية لإعادة تمثيل الجريمة تظهر من خلالها بعض ملامح المتّهمين دون استعمال تقنيات التوهيم، ودون تضمّن تلك المشاهد لعبارة "تشخيص لوقائع حقيقية"؛

وحيث تنص المادة 14 من دفتر تحملات ميدي 1 تي في على أنه: "... ويلتزم المتعهد عند بث برامج تهدف إلى تشخيص وقائع حقيقية أو يفترض أنها كذلك باحترام مقتضيات دفتر التحملات هذا، ولاسيما ما يقتضيه واجب حماية الحياة الخاصة للأشخاص المعنيين وهوياتهم ويجب أن تتضمن تلك المشاهد عبارة "تشخيص لوقائع حقيقية" طيلة مدة بثها و بطريقة واضحة؛

يلتزم المتعهد بتمكين الأطراف المتعارضة من تناول الكلمة والتعبير عن موقفها تجاه القضية موضوع البرنامج؛ دون الإخلال بالأحكام التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، يلتزم المتعهد بنقل الوقائع معتمدا على مصادر متعددة ومتنوعة وموثوقة وألا يعمل على تحويرها أو إخراجها عن سياقها. "؛

وحيث إن توصية المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري المتعلقة بتغطية المساطر القضائية تنص على أنه: "يوصي المجلس وسائل الإعلام السمعية البصرية بمراعاة المبادئ والمقتضيات القانونية الضامنة لشروط المحاكمة العادلة والمتعلقة بكرامة الإنسان، خصوصا مبدأ قرينة البراءة وسرية التحقيق وما يترتب عنه، ووجوب إعطاء الكلمة لكل أطراف النزاع واجتناب التعليق الذي من شأنه التشويش أو التأثير على سلطة القضاء أو استقلاليتته والالتزام بأخلاقيات وآداب مهنة الصحافة"؛

وحيث إن الحلقة السالفة الذكر من برنامج "مسرح الجريمة" تضمّنت، علاوة على ذكر اسم الضحية والاسم العائلي للمتّهمين، تاريخ ومكان وقوع هاته الأحداث، التي ترجع إلى عشر سنوات من اليوم كما قدمت مشاهد حقيقية لإعادة تمثيل الجريمة تظهر من خلالها بعض ملامح المعنيين بالأمر بشكل من شأنه أن يمكّن من التعرف على هوياتهم لاسيما وأن الحلقة تربط الأفعال المرتكبة بعبارات من قبيل "المحل ديلهم ديال الكفتة المشهور فمدينة مكناس"، ودون تضمّنها لعبارة "تشخيص وقائع حقيقية"، يجعل الحلقة السالفة الذكر لا تحترم المقتضيات المتعلقة بتغطية المساطر القضائية وحماية حرمة الحياة الخاصة؛

وحيث قرّر المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري، خلال اجتماعه المنعقد بتاريخ 03 نونبر 2015 توجيه طلب توضيحات لشركة ميدي 1 تي في بناء على ما تمّ تسجيله من ملاحظات؛

وحيث إن المتعهد لم يقدّم أي جواب على طلب التوضيحات السالف الذكر؛

وحيث تنص المادة 31 من دفتر التحملات على أنه : " في حالة عدم احترام مقتضى أو مجموعة من مقتضيات الظهير، القانون أو دفتر النحملات هذا ودون الإخلال بالعقوبات المالية المشار إليها أعلاه، يمكن للمجلس الأعلى، علاوة على قرارات الهيئة العليا بتوجيه إعدار، أن يصدر في حق المتعهد، باعتبار خطورة المخالفة، إحدى العقوبات التالية :

- إنذار ؛
- وقف بث الخدمة أو جزء من البرامج لمدة شهر على الأكثر..." ؛

وحيث إنه يتعين، تبعا لذلك، اتخاذ ما يلزم في حق المتعهد "ميدي 1 تي في"، بناء على الملاحظات المشار إليها أعلاه؛

### لهذه الأسباب :

- 1- يُصرّح أن شركة " ميدي 1 تي في " لم تحترم المقتضيات القانونية والتنظيمية المذكورة أعلاه ؛
- 2- يُوجّه إنذارا لشركة " ميدي 1 تي في " ؛
- 3- يُقرّر تبليغ قراره هذا إلى شركة " ميدي 1 تي في"، ونشره بالجريدة الرسمية.

تمّ تداول هذا القرار من طرف المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري خلال جلسته المنعقدة بتاريخ 26 من ربيع الأول 1437 الموافق لـ (07 يناير 2016)، بمقر الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري بالرباط، بحضور السيدة أمينة لمريني الوهابي، رئيسة، والسيدة والسادة فوزي صقلي ومحمد عبد الرحيم ومحمد كلاوي وبوشعيب أوعبي وطالع سعود الأطلسي وخديجة الكور، أعضاء.

عن المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري،

الرئيسة

أمينة لمريني الوهابي